وفيه لانه اذا عدم قرينة خلافه فهو راجح حيث يوجب السلامة
عن الحذف او خلافا اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختاره
مساواته الرفع ووجوب الرفع او عند وجود قرينة اقوى منها
اي من قرينة خلافه اي اذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع او وجد وكان
قرينة الرفع اقوى كاتامع غير الطلب نحو لقيت اليوم واما زيد
فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب واما التي تضمنت
معنى الابتداء قرينة الرفع وقد ترجحت هذه للسلامة عن الحذف
وانما يكون اما قرينة للرفع لانها تضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل
فلا يليها لفظا الا الاسم وذكر الطلب يشمل الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي
والدعاء فقط في الاطلاق نظر الا ان غيرها لما كان يتضمن المصدر
فيمتنع تسليطها على ما قبلها فلا يكون من هذا الباب اصلا
فاستغني عن التقييد ولو قال مع الخبر لكان اخصر لكنه اشار
الى انتفاء المؤثر في اختيار النصب وقوع غير الطلب احترز عن
الطلب نحو رايت القوم فاما زيدا فلا يكرم فان قرينة الرفع
ح ليست باقوى لمعارضة لزوم كون الانشاء خبرا سلامة
الحذف لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا لكثرته
واذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته لان الاكثر بعد
اذا المفاجاة وقوع الاسمية وقد رجحت السلامة عن الحذف
فيترجح على قرينة اختيار النصب وهو العطف على الفعلية
وانما قلنا ان الاكثر بعد اذا المفاجاة وقوع الاسمية بناء

على

على سماع النصب بعدها والا فالقياس بعدها وجوب الرفع
للزوم الاسمية بعدها في غير هذا الموضع فان قيل قد ذكر
في بحث الظروف ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية ويفهم
هنا رجحانها لا لزومها وهذا تناقض قيل المراد باللزوم فيه الغلبة
واللزوم الاستعمال الاعتباري المبني على الرجحان لا اللزوم الحقيقي
فلا تناقض ويختار النصب في ذلك الاسم بالعطف نعليه
نحو خرجت فزيدا لقيته للتناسب وبعد حرف النفي نحو ما زيدا
ضربته وحرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وبعد كلمة اذا الشرطية
اي المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا ضربته اضربك واحترز به
عن اذا المفاجاة وعند المبرد يجب النصب بعدها وحيث عطف
على اذا نحو حيث زيدا تجده فاكرمه في الامر والنهي عطف على قوله
بعد اي وقت وقوع الامر والنهي بعده نحو زيدا اضربه ولا تضربه
اذ هي مواقع اي هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام وبعد
حرف الاستفهام والنهي واذا الشرطية وحيث ما قبل الامر
والنهي مواقع الفعل اي مواضع وقوعه فلا جرم يختار النصب
بتقدير الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام في الغالب
يلحقان الافعال دون الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه
اذا وحيث مع عدم رسوخهما فيه بخلاف ما ولو وان لكونها
وعند عطف على قوله في الامر حذف ليس اضافة المصدر الى المفعول
المفسر اي ما هو مفسر نصبا بالصفر رفعا فان قيل فلم لو
جهان كما في قام زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين الوضع